Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

WORLD BANK GROUP

# قطاع الممارسات العالمية للتعليم في البنك الدولي

## بناء مستقبل أفضل لضمان التعليم لجميع أطفال العراق

مذكرة إصلاح التربية

# قطاع الممارسات العالمية للتعليم في البنك الدولي

## بناء مستقبل أفضل لضمان التعليم لجميع أطفال العراق

مذكرة إصلاح التربية

WORLD BANK GROUP

©٢٠٢١ البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington DC 20433
هاتف: ١٠٠٠ – ٤٧٣ – ٢٠٢
موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هـذا العمـل هـو نتـاج عمـل موظفـي مجموعـة البنـك الدولـي. ولا تشـكل النتائـج والتفسـيرات والاسـتنتاجات الـواردة فـي هـذا العمـل بالضـرورة وجهـات نظـر البنـك الدولـي، او مجلـس مديريـه التنفيذييـن، او الحكومـات التـي يمثلونهـا.

هـذا العمـل هـو نتـاج عمـل قطـاع الممارسـات العالميـة للتعليـم فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا فـي البنـك الدولـي وتضمـن ناتالـي لاهيـر، إليزابيـث سـيدميك، وهنـاء عضّـام الغالـي.

ولا يضمـن البنـك الدولـي دقـة، أو اكتمـال أو حداثـة البيانـات التـي يتضمنهـا هـذا التقريـر ولا يتحمـل البنـك الدولـي أي مسـؤولية عـن أخطـاء أو تناقضـات فـي المعلومـات أو مسـؤولية فيمـا يتعلـق باسـتخدام أو عـدم اسـتخدام المعلومـات أو الاسـتنتاجات المشـتركة المنصـوص عليهـا. ولا تعنـي الحـدود والألـوان والمسـميات والمعلومـات الأخـرى المبينـة فـي أي خريطـة فـي هـذا التقريـر أي حكـم مـن جانـب البنـك الدولـي علـى الوضـع القانونـي لأي منطقـة او تأييـد لهـذه الحـدود او قبولهـا.

ولا تتضمـن هـذه الوثيقـة مـا يشـكل او يعتبـر قيـدا علـى او تخليـا عـن الامتيـازات او الحصانـات التـي يتمتـع بهـا البنـك الدولـي، فجميعهـا محفـوظ علـى نحـو محـدد وصريـح.

الحقوق والأذون

هـذه المطبوعـة تخضـع لحقـوق التأليـف والنشـر. يحـث البنـك الدولـي علـى نشـر المعرفـة، لذلـك يمكـن اعـادة انتـاج هـذا العمـل كليـاً أو جزئيـاً بمـا فـي ذلـك للأغـراض الغيـر التجاريـة، مـع الالتـزام بشـروط الاسـناد الكامـل لهـذا العمـل.

وجميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، يجب أن توجه الى مكتب الناشر بالبنك الدولي، مجموعة البنك الدولي:
World Bank Publications, The World Bank Group
1818 H Street NW Washington DC 20433 USA
فاكس: ٢٠٢-٥٢٢-٢٦٢٥
بريد الكتروني: pubrights@worldbank.org

تصميم الغلاف: سارة علم الدين

# الموجز

**إن تنمية رأس المال البشري ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في العراق.** وعلى مدار العقود القليلة الماضية، استثمرت البلدان في مختلف أنحاء العالم في تنمية رأس المال البشري لدفع عجلة النمو الاقتصادي. واليوم يشكل رأس المال البشري النسبة الأكبر (٦٤%) من إجمالي الثروة على مستوى العالم (Lange et al. 2018). لكن الاقتصاد العراقي يفتقر إلى التنوع، ولا تزال الإيرادات الحكومية تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط المتقلب. وتبلغ نسبة رأس المال البشري من إجمالي الثروة في العراق ١٥% فقط، وهي أدنى نسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهناك حاجة ماسة إلى الاستثمار في رأس المال البشري وتطبيق إصلاحات في قطاع التربية لتحفيز الازدهار الاقتصادي في العراق.

**وتأتي أزمة التعليم في صميم أزمة رأس المال البشري بالعراق،** والتي تفاقمت بسبب تداعيات جائحة كورونا على تقديم الخدمات التعليمية. فالطفل المولود في العراق اليوم سيحقق في المتوسط ٤١% فقط من إمكانياته الإنتاجية عندما يكبر، وفقا لمؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري (World Bank 2020).[1] ويشهد العراق واحدا من أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة والأدنى بين بلدان المشرق. ويُعزى الأداء الضعيف للعراق في مؤشر رأس المال البشري إلى حد كبير إلى نواتج التعليم المحسوبة في هذا المؤشر. واستنادا إلى معدلات الالتحاق الحالية، من غير المتوقع أن يكمل الطفل العراقي سوى ٦,٩ سنة من سنوات الدراسة. ولكن عند النظر إلى مقدار التعلم الذي تم

---

١ يقيس مؤشر النمو البشري حجم رأس المال البشري المتوقع أن يحصل عليه طفل مولود اليوم حتى بلوغه سن الثامنة عشر. وهو يحدد مستوى إنتاجية الجيل القادم من العمالة مقارنةً بمعيار إتمام التعليم والتمتع بموفور الصحة.

تحصيله بالفعل، فإن هذا الطفل لن يحصّل سوى ٤٫٠ من سنوات الدراسة المعدّلة حسب مقدار التعلّم حتى سن ١٨ عاما. ونتيجة لذلك، فإن ٤٠% من الوقت (المنخفض أصلا) الذي يقضيه هذا الطفل في المدرسة لا يترجم إلى مهارات إنتاجية عندما يدخل هذا الطفل إلى سوق العمل (World Bank 2020). ومنذ شهر شباط ٢٠٢٠، تسبب تفشي فيروس كورونا في إغلاق المدارس كليا أو جزئيا في جميع أنحاء العراق مما أثر على أكثر من ١١ مليون طالب عراقي. ومع إغلاق المدارس لأكثر من ٧٥% من الوقت خلال السنة الدراسية ٢٠٢٠/٢٠٢١، والفرص المحدودة وغير المتكافئة للتعلم عن بعد، يواجه الأطفال انخفاضاً آخر في سنوات الدراسة المعدّلة حسب مقدار التعلّم، ومن المرجح أن يكون هذا الإنخفاض بمثابة «سنة ضائعة» من التعلم (Azevedo et al. 2021).

**وأدى تراجع مستويات تنمية رأس المال البشري إلى جانب نقص فرص اكتساب المهارات ذات الصلة بالوظائف إلى تدهور النواتج الاقتصادية والاجتماعية.** وكان ارتفاع معدل البطالة سببا رئيسيا في الاحتجاجات التي وقعت في أنحاء العراق قبل الأزمة الصحية الراهنة (تشرين الأول ٢٠١٩). ويبلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما إلى مستوى مثير للقلق عند ٢٥% (تقديرات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٩). وهذه النسبة أعلى من المتوسط السائد في المنطقة (٢٢%) ومن المتوسط الخاص بشريحة الدخل (٢٢%) (تقديرات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٢٠). إن ضعف مشاركة الشباب في سوق العمل من أحد نتائج نظام تعليمي لا يلبي المهارات التي يتطلّبها سوق العمل اليوم. وسيؤدي إغلاق المدارس في الآونة الأخيرة والفرص المحدودة وغير المتكافئة للتعلم عن بعد إلى «سنة ضائعة» من التعلم على الأرجح (Azevedo et al. 2021). ومن المرجح أن يصل ذلك إلى انخفاض بنسبة ٥% أو ٣١ مليار دولار[٢] من مستوى الدخل مدى الحياة - مما يؤدي إلى تأثير اقتصادي سلبي على الأفراد والمجتمع على حد سواء. وتراجعت النتائج الاقتصادية والاجتماعية بسبب هذه المستويات المنخفضة من رأس المال البشري، التي غذتها سنوات من الصراع، وإغلاق المدارس على الصعيد الوطني، ومحدودية الفرص المتاحة أمام الشباب.

**وللتغلب على مصادر الهشاشة هذه وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام الذي يحركه رأس المال البشري، لا يمكن إحداث التغيير إلا من خلال برنامج إصلاح شامل يعالج أوجه الضعف في قطاع التعليم ويشجع على تجديد التركيز على التعلم.** إن عملية تسريع وتيرة تراكم رأس المال البشري هي في صميم أهداف النمو الاقتصادي والتي تساعد على التخفيف من حدة الفقر، وهي الاهداف التي وضعتها حكومة العراق (GOI 2019). ويتلخص أساس هذه الجهود في المبدأ القائل بأن التعليم يمكّن الناس من انتشال أنفسهم من براثن الفقر، ويسهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعزز الاستقرار. وينبغي أن يكون هدف الإصلاحات الاقتصادية وأولويات التنمية طويلة الأجل هو تحويل العراق إلى اقتصاد قادر على مواجهة الصدمات والتحديات واقتصاد شامل للجميع. وبوسع العراق أن يستخدم الدروس المستفادة من الأزمة الصحية الحالية، من أجل تحويل التعافي إلى فرصة، و«بناء مستقبل أفضل»، لضمان توفير فرص التعلم للأطفال الأشد فقرا وضعفا. إن بناء نظام تعليمي أكثر إنصافا ومرونة بعد أزمة كورونا يكفل التعلم لجميع الأطفال ومن شأنه أن يسرّع وتيرة التعلم في المستقبل.

**وتقرّ الورقة الإستراتيجية التي نشرتها الحكومة العراقية في شهر تشرين الأول ٢٠٢٠ بالحاجة إلى تحديد مختلف العوامل التي تسهم في التعلم وتنمية المهارات، ووضع خطط إصلاح قابلة للتنفيذ لتحسين نوعيتها.** ويرجع انخفاض مؤشر رأس المال البشري إلى حد كبير إلى تدني نواتج التعليم، مما يشير إلى أوجه قصور كبيرة في جودة الخدمات التعليمية، التي تخفق في تعزيز التعلم والمهارات على جميع مستويات التعليم. وتشمل هذه التحديات أبعاد الإنصاف، والحصول على خدمات التعليم، والجودة، والحوكمة، والتقييمات، والتمويل في جميع مستويات التعليم. وتقر الورقة الإستراتيجية للإصلاح التي أعدتها حكومة العراق بأنه، بالإضافة إلى استمرار وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية للتعليم، يجب ايلاء المزيد من الاهتمام للتعلم ومواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل. وتدرك حكومة العراق الحاجة إلى إعداد إستراتيجية وطنية للتعليم والتدريب تستند إلى تحليلات قائمة على الأدلة والشواهد لمدخلات قطاع التعليم الرئيسية التي تسهم في التعلم وتنمية المهارات.[٣] وتقترح هذه المذكرة المتعلقة بإصلاح التعليم في العراق إصلاحات قابلة للتنفيذ تستهدف المدخلات الرئيسية في قطاع التعليم من أجل تحسين التعلم وتنمية المهارات.

---

٢ متوسط خسارة الدخل السنوي لكل طالب (نسبة من الإجمالي)، القيمة الحالية لخسائر الدخل مدى الحياة بالنسبة لجميع الطلاب (بمليارات الدولارات). حسابات البنك الدولي تستند إلى Azevedo, Geven, Goldemberg, Hasan, and Iqbal. 2020. **الأداة القطرية لمحاكاة التأثير المحتمل لإغلاق المدارس بسبب فيروس كورونا على نواتج التعليم والتعلم، النسخة ٥.**

٣ انظر GOI (2020)، صفحة ٦٣.

**فضلا عن ذلك، يتطلب تعزيز رأس المال البشري اتباع نهج شامل لإصلاح قطاع التربية يرتبط بالإصلاح في قطاعات التنمية البشرية الأخرى- وبالتحديد الصحة والحماية الاجتماعية والوظائف- بهدف تعزيز أوجه التآزر والتنسيق وضمان أكبر أثر ممكن على التنمية.**
ويوضح الرسم التوضيحي ا العناصر الرئيسية للإصلاحات الناجحة التي يمكن أن تعزز رأس المال البشري من خلال إصلاحات قطاع التربية. وترد تفاصيل هذه الإصلاحات في القسم التالي. بالإضافة إلى ذلك، يبرز الرسم التوضيحي ا أيضا الروابط مع القطاعات الأخرى في العراق، مع التسليم بالحاجة إلى نهج متعدد القطاعات للنهوض بإصلاحات مستدامة وتعزيز رأس المال البشري.

---

**الرسم التوضيحي ا:**
**عملية إصلاح الموارد البشرية: مجالات التركيز في إصلاحات قطاع التربية والروابط مع الإصلاحات الرئيسية الأخرى في القطاع**

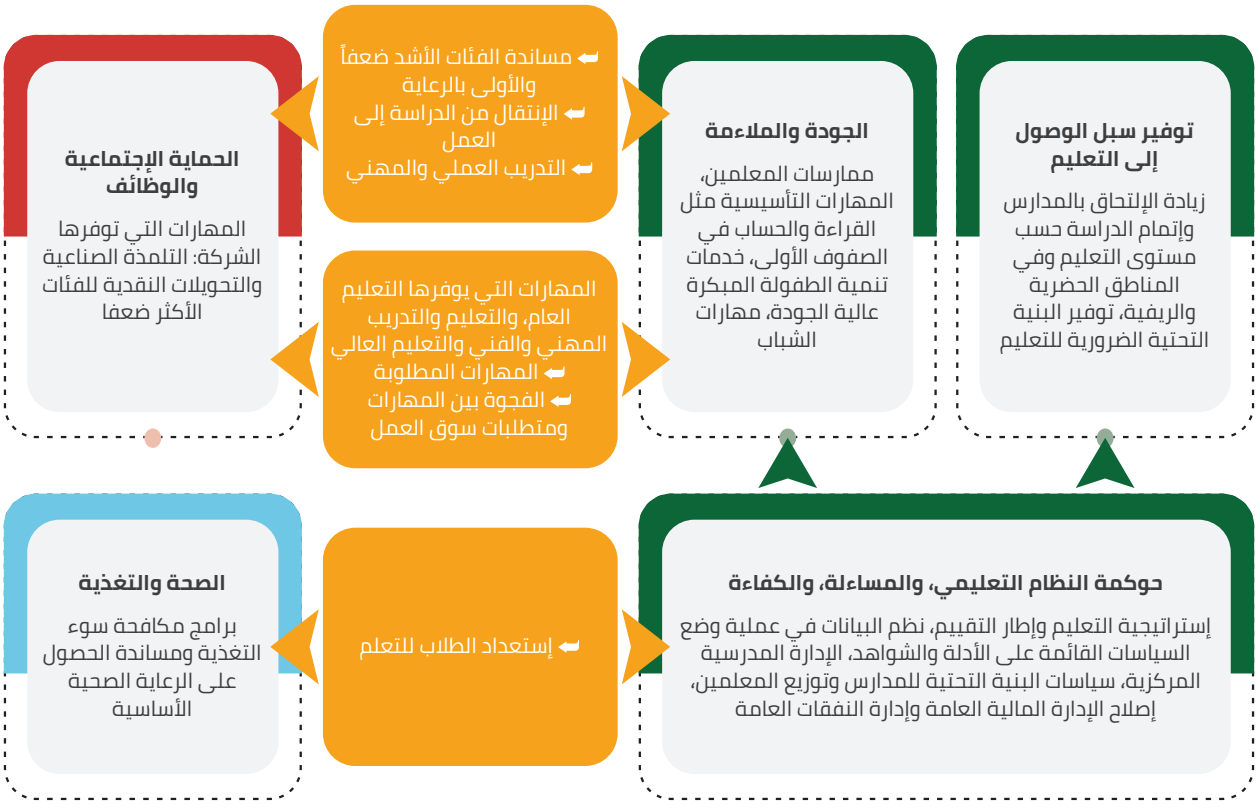

# إصلاحات قطاع التعليم العراقي

### الاستجابة في مواجهة الأزمة: التخفيف من حدة الخسائر المباشرة

- تعزيز المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة والحساب خلال السنوات التأسيسية
- استخدام نهج مبتكرة بهدف دعم التعلم الذاتي التكميلي عند الشباب في مراحل التعليم الثانوي والتعليم المهني
- دعم الأطفال الأكثر احتياجاً من خلال تأمين موارد إضافية، على سبيل المثال، من خلال المنح المدرسية أو برامج التحويلات النقدية

### تحسين المهارات التأسيسية لتحديد مسار للتعلم- من خلال تحسين الوسائل التعليمية وتعزيز ممارسات المعلمين التي تدعم التعلم لكافة الأطفال

- إعداد وسائل التدريس والتعلم لمرحلة التعليم قبل المدرسي والصفوف المبكرة لبناء مهارات تأسيسية قوية
- تعزيز إستراتيجيات التدريس القابلة للتكيف من أجل الإلمام بمهارات الحساب والقراءة والكتابة في الصفوف الأولى وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي

### التركيز على الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها، مع ضمان الاستخدام الأفضل للموارد

- دعم إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية للمدارس في المناطق الأكثر حرمانا لتوسيع فرص الحصول على التعليم قبل الابتدائي والإعدادي
- تعزيز الاستفادة من البنية التحتية الحالية في المدارس لتحسين جودة التعليم في ظل القيود القائمة على الموازنة
- زيادة الكفاءة في توزيع المعلمين ومراجعة ممارسات توظيفهم بغية تحسين جودة التعليم

### تحسين حوكمة قطاع التعليم واتخاذ القرارات القائمة على الشواهد والأدلة

- تحسين التخطيط والقدرات الإدارية والحوكمة في قطاع التعليم
- تعزيز الشفافية في تمويل التعليم وربطه بالنواتج
- تعزيز استقلالية المدارس في إدارة أموالها

### وضع إستراتيجية لقطاع التربية تركز على التعلم و«بناء مستقبل أفضل»

- وضع إستراتيجية وطنية للتربية والتدريب
- وضع إستراتيجية للتقييم تحدد أهداف التقييمات في الفصول الدراسية بغية متابعة التقدم الفردي للطلاب، وإجراء تقييمات واسعة النطاق لتوجيه وإثراء السياسات التربوية

### ربط المهارات باحتياجات سوق العمل

- إعداد برامج الانتقال من مقاعد الدراسة إلى العمل من خلال تيسير دخول خريجي الجامعات إلى سوق العمل وتحسين قابليتهم للتوظيف
- مواءمة برامج التعليم العالي وحوكمتها مع المعايير الدولية، ومتطلبات سوق العمل

# التحديات التي تواجه قطاع التربية ومجالات الإصلاح

## التحديات أمام قطاع التربية

**يعود انخفاض مؤشر رأس المال البشري إلى حد كبير إلى تدني نواتج التعليم، مما يشير إلى أوجه قصور كبيرة في جودة الخدمات التعليمية، وتقديمها في جميع المستويات.** إن معدل الإنفاق الحكومي في العراق عند ٩،٧% يتخلف عن المتوسط الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يبلغ ١٤%، ومتوسط الإنفاق في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل الذي يبلغ ١٤،٨% (World Bank 2021).[٤] وتشير تقديرات وزارة التربية إلى الحاجة إلى ١٠ آلاف مبنى مدرسي إضافي لسد النقص الحالي في البنية التحتية التعليمية ومواجهة النمو المتوقع في عدد الطلاب. ويمثل هذا النقص في البنية التحتية الحاجة إلى ٧٠% إضافية من المباني المدرسية.[٥] وإلى جانب النقص الكبير في البنية التحتية التعليمية، تشمل التحديات الأخرى أبعاد الإنصاف، والحصول على الخدمات التعليمية، والجودة، والحوكمة، والتقييمات، والتمويل على جميع مستويات التعليم. ويعد الحصول على التعليم الابتدائي في العراق منصفا نسبيا، إذ أن ٩٢% من الأطفال يلتحقون بالمدارس الابتدائية. ومع ذلك، هناك تفاوتات كبيرة في الحصول على التعليم قبل الابتدائي، الذي لا يحصل عليه سوى ١١% من الأطفال في سن الخامسة. ولا تزال معدلات الالتحاق، التي تبلغ ٥٨% و٣٣% في المرحلتين الإعدادية والثانوية على التوالي، تعوق تنمية رأس المال البشري على نطاق واسع (UNICEF 2018).

تشير البيانات المحدودة المتوفرة في العراق إلى تدني مستويات التعلم والمهارات التي ينقلها نظام التعليم.[٦] وتبدأ هذه الفجوة في التعلم في مرحلة الطفولة المبكرة وتستمر على طول المسار التعليمي للأطفال العراقيين.[٧] وتظهر نتائج التعلم المتدنية للغاية في المدارس الابتدائية أن الطلاب لا يفهمون إلى حد كبير المواد المناسبة لعمرهم (USAID 2012).[٨] بالرغم من قصر وقت التعليم في العراق وفقا للمعايير الدولية، فإن العديد من المدارس تعمل فترات متعددة، ويرجع ذلك جزئيا إلى الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، مما يؤدي إلى قضاء وقت منخفض جدا في أداء الواجبات والتعلم (OECD 2014).[٩] لا يزال هذا الخلل قائماً، ويُترجم إلى معدلات رسوب كبيرة (ما يقرب من ثلث الأطفال الملتحقين بالمدارس الثانوية أكبر من السن) ومعدلات تسرب مرتفعة (٢١% من الطلاب في سن التعليم الثانوي تسربوا من التعليم) في المدارس الإعدادية، فضلا عن معدلات الحضور المنخفضة في المدارس الثانوية (ثلث الأطفال تقريبا فقط في سن التعليم الثانوي يذهبون إلى المدرسة ) (UNICEF 2018). وبالإضافة إلى ذلك، يواجه التعليم العالي في العراق عدة تحديات تحول دون مواكبة هذا القطاع للاتجاهات العالمية والاستجابة للاحتياجات المحلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي حين تضاعف عدد الملتحقين بالمدارس خلال

---

٤ لا يلبي العراق الحد الأدنى من المعايير الدولية لتمويل التعليم العام المتفق عليها في المنتدى العالمي للتعليم ٢٠١٥، الذي دعا البلدان إلى تخصيص ما لا يقل عن ١٥% إلى ٢٠% من إجمالي الإنفاق العام على التعليم لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في توفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع (UNESCO 2016).

٥ المعلومات قدمتها وزارة التعليم للبنك الدولي خلال مشاورات جرت في أغسطس آب ٢٠٢٠.

٦ لا تتوفر سوى بيانات محدودة وقديمة إلى حد كبير عن التعلم وتكوين المهارات نظرا لأن وزارة التربية لا تقيس أداء النظام التعليمي بشكل منهجي.

٧ ١٣% فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و٤ سنوات يمضون على مسار سليم في اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب (UNICEF 2018).

٨ استنادا إلى نتائج تقييم القراءة بالصفوف الأولى وتقييم الحساب في الصفوف الأولى لعام ٢٠١٢.

٩ تتراوح في العراق ساعات التدريس في المدارس التي تعمل بنظام الدوام الواحد أو الدوامين (الصفين الثاني والثالث) بين ٥٤٣ و٦٣٤ ساعة (USAID 2012)، في حين بلغ متوسط وقت التعليم الإلزامي لطلاب المرحلة الابتدائية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ٧٩٤ ساعة سنويا.

السنوات ١٥ الماضية، لا يزال الحصول على التعليم العالي في العراق منخفضا نسبيا مقارنة ببلدان المنطقة الأخرى.[١٠]

**وقد أدت أوجه القصور الكبيرة في قطاع التربية - على جميع المستويات - إلى ارتفاع البطالة بين الشباب، والتباين الكبير بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، وانخفاض المشاركة في قوة العمل، وكلها أمور تعرقل النمو الاقتصادي في العراق.** ويبلغ معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً ٢٥% (ILO 2019). وفي عام ٢٠١٩، بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة ٤٥%. وبالنسبة للنساء كانت النسبة أقل من ١٢%، وهي واحدة من أدنى معدلات المشاركة النسائية في العالم (ILO 2020). ويسلط هذا الضوء على الإحباط الواسع في التطلع للحصول على عمل، مما ساهم في الاضطرابات الاجتماعية التي وقعت مؤخرا. وتسود البطالة وانعدام النشاط بين خريجي مؤسسات التعليم العالي في العراق، وفرص العمل في القطاع العام محدودة بينما لا يزال القطاع الخاص في مرحلة مبكرة من التنمية.

**وفي حين تشتد الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات في التعليم والمهارات في العراق لتحفيز تنمية رأس المال البشري والازدهار الاقتصادي، فلابد أن تكون هذه الاستثمارات مصحوبة ببرنامج إصلاح شامل يركز على التعلم.** وفي حين تدعو الحاجة إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية التعليمية، وغيرها من المستلزمات الضرورية لتحسين جودة التعليم، يجب أن يقترن ذلك بإصلاحات رشيدة تركز على النهوض برأس المال البشري من خلال تحسين حوكمة قطاع التربية من أجل تزويد الشباب العراقي بالمهارات اللازمة للوظائف الحالية والمستقبلية. إن عدم التركيز على التعليم والاستثمار فيه سيكون فرصة ضائعة للنمو الاقتصادي والرخاء المشترك مما يهدد مستقبل أجيال من أطفال العراق.

**وستعرض الأقسام التالية مجالات الإصلاح الرئيسية الضرورية لتحسين جودة التعليم وحوكمته في العراق من أجل تعزيز التعلم والمهارات.** وتستند مجالات الإصلاح المقترحة، فضلا عن التوصيات القصيرة والمتوسطة الأجل، إلى أولويات الحكومة، وهي الورقة الإستراتيجية للإصلاح التي أعدتها حكومة العراق، مع الاستفادة من أحدث تحليلات قطاع التربية، ولا سيما استعراض الإنفاق العام في مجال التنمية البشرية، وغير ذلك من البحوث المتاحة.

# الإصلاحات في قطاع التربية

**التخفيف من حدة الخسائر في التعلم من خلال نهج تعليمي مدفوع باعتبارات المجتمع المحلي، مع التركيز على الطلاب الأكثر احتياجا.** ومنذ فبراير شباط ٢٠٢٠، أدت جائحة كورونا إلى إغلاق كلي وجزئي للمدارس في أنحاء العراق مما أثر على ما يقارب ١١ مليون طالب. ومع إغلاق المدارس لأكثر من ٧٥% من العام الدراسي، من المرجح أن يعاني الطلاب من «سنة ضائعة من التعلم»، ومن خفض في سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم بما لا يقل عن ٠،٩ سنة دراسية أخرى من قاعدة منخفضة بالفعل تبلغ ٤،٠ سنوات (Azevedo et al. 2021). لكن تقديم حلول من قبل المجتمع المحلي لتعزيز تقديم الخدمات التعليمية يمكن أن يخفف من الخسائر المباشرة في التعلم ويحول دون المزيد من حالات التسرب من الدراسة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يضمن استخدام نهج يجمع بين تقديم المحتوى عبر شبكة الإنترنت أو من خارجها حصول الأطفال الأكثر احتياجا على التعلم المستمر. ويمكن لمثل هذه المساندة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر توفّرا - الهواتف المحمولة- التي يمتلكها ٩٩% من الأسر، مع تدريب أولياء الأمور على سبل دعم تعلم أطفالهم في المنازل على أفضل وجه ممكن، والاستمرار في دعمهم عندما تعيد المدارس فتح أبوابها (UNICEF 2018).

١٠ بلغ معدل الالتحاق بالتعليم العالي بالنسبة للفئات العمرية ذات الصلة ١٨،١% في ٢٠١٦-٢٠١٧ مقابل ٤٢،٢% في الأردن و٤٧،٩% في لبنان و٥٧،٧% في السعودية.

ينبغي أن ينصبّ التركيز في المدارس الابتدائية على تعزيز المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة والحساب خلال السنوات التأسيسية، وذلك بتوفير مواد القراءة والحساب التكميلية للطلاب، ومواد التدريس والتدريب للمعلمين.

في إطار التحركات الفورية للتصدي للأزمة وما بعدها، يمكن أن يشمل ذلك (١) تدريب المعلمين، وتقديم الدعم لتطوير التقييم التكويني، وتوفير الدروس الارشادية للمعلمين، (٢) توفير مواد تكميلية في القراءة والحساب للطلاب في الصفوف الأولى، وتنظيم فصول دراسية تكميلية لضمان استمرار الطلاب الأكثر عرضة لخطر التسرب في المدارس، (٣) استخدام أدوات التواصل، بما في ذلك عبر شبكة الإنترنت ومن خارجها، كي يتسنى لأولياء الأمور تقديم أفضل مساندة لتعلم أطفالهم في المنزل ومواصلة دعمهم عند استئناف الدراسة في المدارس.

فيما يتعلق بالتعليم الثانوي والمهني، يمكن للنهج المبتكرة أن تدعم التعلم الذاتي للشباب من خلال توفير محتوى تعليمي تكميلي عالي الجودة للطلاب، مع مساندة تعلم وتدريس المهارات الحياتية والوظيفية.

» **في إطار التحركات الفورية للتصدي الأزمة وما بعدها،** يمكن أن يشمل ذلك (١) دعم التعلم الذاتي التكميلي عن طريق إتاحة المزيد من المحتوى من خلال مواد المصادر المفتوحة المنسقة - مثل الرسائل عبر الهاتف حول المكتبات والتطبيقات الرقمية المجانية، و(٢) إعداد مواد التدريس وتدريب المعلمين لتعزيز المهارات الحياتية والوظيفية ضمن المناهج الدراسية الحالية.

كما ينبغي توفير موارد إضافية، على سبيل المثال، من خلال المنح المدرسية أو برامج التحويلات النقدية، لأكثر الأطفال احتياجا لضمان استمرار أولئك المعرضين لخطر الانقطاع عن الدراسة، الذي تفاقم بسبب الأزمة الصحية الحالية، في التعليم وانتقالهم للصفوف الدراسية التالية.

» **وفي إطار التحركات الفورية للتصدي للأزمة وما بعدها،** يمكن أن يشمل ذلك تقديم منح للمدارس أو تطوير برامج التحويلات النقدية والتي تستهدف المدارس الأكثر فقرا وحرمانا من الموارد، بما في ذلك مستلزمات التدريس والتعلم، ومواد المطالعة التكميلية لتعزيز مهارات القراءة.

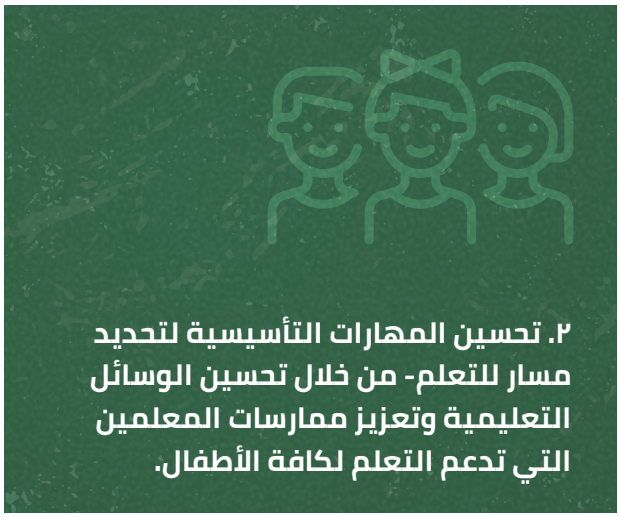

**٢. تحسين المهارات التأسيسية لتحديد مسار للتعلم- من خلال تحسين الوسائل التعليمية وتعزيز ممارسات المعلمين التي تدعم التعلم لكافة الأطفال.**

**إعداد وسائل التدريس والتعلم لمرحلة التعليم قبل المدرسي والصفوف المبكرة لبناء مهارات تأسيسية قوية.** إن المناهج العراقية الحالية تجاوزها الزمن إلى حد كبير ولا تركز بصورة كافية على التعلم والمعرفة والابتكار، أو نقل مهارات القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن تكمل وسائل التعلم والتدريس الجديدة عملية إصلاح المناهج الدراسية الجارية حاليا من خلال إصلاح المواد المتبقية وإدخال مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل المهارات الاجتماعية والعاطفية والرقمية، والتركيز على المعرفة والابتكار والمهارات وليس الشهادات، وتحسين المناهج الدراسية لدعم مواضيع الدمج، ولا سيما للفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والفئات المهمشة. كما يمكن للمحتوى الجديد أن يعزز مواضيع التماسك الاجتماعي والتنوع والتسامح.

» **في الأجل القصير،** يشمل ذلك إعداد وسائل تعلم وتدريس تكميلية تساند تنمية المهارات التأسيسية في الصفوف الأولى من التعليم الابتدائي. ويمكن أن يستند ذلك إلى الإجراءات قصيرة الأجل للتصدي للأزمة، التي ركزت على أشد الأطفال احتياجا، وذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الأنشطة الناجحة وضمان توفيرها لجميع الأطفال.

» **في الأمد المتوسط إلى الطويل،** يشتمل هذا على (١) مراجعة شاملة للمناهج الدراسية الوطنية في ضوء أهداف واضحة فيما يتعلق بالتعلم واكتساب المهارات وإدخال مهارات القرن الحادي والعشرين، و(٢) إنتاج وسائل التدريس والتعلم الجديدة والمتسقة لجميع الصفوف الدراسية.

**تعزيز إستراتيجيات التدريس القابلة للتكيف من أجل الإلمام بمهارات الحساب والقراءة والكتابة في الصفوف الأولى وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي.** يفتقر المعلمون إلى التدريب المستمر بشكل منهجي ومتسق وكاف لضمان تعلّم الطلاب، ولا سيما في المراحل التأسيسية المهمة، ولتمكينهم من تقديم الدعم النفسي الاجتماعي. ويمكن استخدام نُهج مبتكرة لتدريب المعلمين أثناء الخدمة لتحسين المهارات التربوية للمدرسين وقدرتهم على تدريس

المناهج المعدلة، واستخدام إستراتيجيات التدريس التكييفية، وإجراء التقييمات في الفصول الدراسية لمتابعة تقدم الطلاب، ومساعدة المعلمين على تكييف أساليبهم في التدريس. ويمكن أن تشمل هذه المساندة إعداد خطط الدروس، ووسائل التعلم المساعدة، والتدريب المستمر والتطوير المهني، ومجموعات دعم الأقران.

» **على الأجل القصير،** يشمل ذلك تدريب المعلمين على إستراتيجيات التدريس القابلة للتكيف، مع التركيز على الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب في الصفوف الأولى، والدعم النفسي الاجتماعي. ويمكن أن يستند ذلك إلى الإجراءات قصيرة الأجل المستمدة من التصدي للأزمة التي تركز على الأطفال الأكثر احتياجا، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الأنشطة الناجحة وضمان توفيرها لجميع الأطفال.

» **في الأمد المتوسط إلى الطويل،** يتضمن ذلك تطوير إستراتيجية شاملة لتدريب المعلمين تضمن أن يعزز التدريس التعلم من خلال استخدام نهج يركز على الطلاب، وإستراتيجيات تدريس قابلة للتكيف، وتشجيع التطوير المهني المستمر (انظر أيضا القسم ٣). ويجب أن تولي هذه الإستراتيجية اهتماما خاصا لتعليم الفتيات واستمرارهن في مقاعد الدراسة، لأنهن أكثر عرضة للتسرب من التعليم خلال انتقالهن الى المراحل التعليمية متقدمة.

**٣. التركيز على الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها، مع ضمان الاستخدام الأفضل للموارد [١١]**

**دعم إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية للمدارس في المناطق الأكثر حرمانا لتوسيع فرص الحصول على التعليم قبل الابتدائي والإعدادي.** وتمثل احتياجات البنية التحتية نسبة إضافية قدرها ٧٠% من المباني المدرسية.[١٢] وينبغي تركيز الموارد المحدودة المتاحة على استهداف المناطق الأكثر حرمانا، مع إيلاء اهتمام خاص لتوسيع نطاق الحصول على التعليم قبل الابتدائي والثانوي، ولا سيما بين الأطفال من الأسر منخفضة الدخل وفي المناطق الريفية.

**تعزيز الاستفادة من البنية التحتية الحالية في المدارس لتحسين جودة التعليم في ظل القيود القائمة على الموازنة.** ونظرا لأن احتياجات الاستثمار في التعليم تتجاوز إلى حد كبير المخصصات المتاحة في الموازنة، يمكن أن يساعد معالجة أوجه القصور في تقديم خدمات التعليم في تحسين جودة التعليم في ظل القيود القائمة على الموازنة. ولأن الطلب على البنية التحتية المدرسية الجديدة يتجاوز بكثير العرض والتطورات الحالية في البنية التحتية، يجب إنشاء آلية لتحديد الأولويات بشأن تشييد المدارس، بما في ذلك خيارات استخدام البنية التحتية القائمة، لسد النقص العاجل. ويتطلب ذلك أيضا اعتماد سياسة لبناء المدارس تتضمن المبادئ التوجيهية للتخطيط الوطني وتصميمات محسنة تتوافق مع المعايير الدولية للمساعدة في تهيئة بيئات مواتية للتحصيل التعليمي.

» **في الأجل القصير،** يشمل ذلك (١) إعداد سياسة لبناء المدارس، و(٢) اعتماد آلية لتحديد الأولويات لضمان أن تركز مشاريع تشييد المدارس الجديدة على الاحتياجات الأكثر إلحاحا، وأن تقلل آليات الاستفادة من المدارس في المحافظات الرئيسية من الاكتظاظ وتضمن التحاق المزيد من الطلاب بالمدارس.

» **في الأمد المتوسط إلى الطويل،** يشمل ذلك (١) تبني المبادئ التوجيهية للتخطيط والتصميمات المدرسية المحسنة الواردة في سياسة البنية التحتية للمدارس في جميع المحافظات، (٢) اعتماد آليات الاستفادة من المدارس في جميع المحافظات، (٣) زيادة الاستثمارات الرأسمالية الإجمالية في البنية التحتية للمدارس، بما في ذلك من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص القائمة على خطة استثمارية طويلة الأجل تتماشى مع الأهداف المحددة في الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب.

**زيادة الكفاءة في توزيع المعلمين ومراجعة ممارسات توظيفهم بغية تحسين جودة التعليم في ظل قيود الميزانية القائمة** ومن شأن اعتماد آلية أفضل لإدارة توزيع المعلمين في المحافظات أن تساعد في ضمان توزيع الموارد المتاحة من الموظفين على نحو أكثر إنصافا وكفاءة. وينبغي لوزارة التربية أن تعد وتعتمد سياسة لتوزيع المعلمين تركز على توفير الأعداد المطلوبة منهم، ولا سيما في المناطق المحرومة، وأن تنظر في وضع نظام حوافز لتشجيع نقل المدرسين، لا سيما إلى المناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك،

---

١١ استرشادا باستعراض البنك الدولي المقبل للإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠.

١٢ بالإضافة إلى ذلك، تحتاج نحو ٥٠% (٦٩٦١ مبنى مدرسيا) من المباني المدرسية وعددها ١٤٠٣٢ العاملة حاليا إلى إعادة تأهيل وموارد إضافية لتلبية المعايير الأساسية للسلامة والنظافة، مثل شبكات الصرف الصحي، وما إلى ذلك. المعلومات قدمتها وزارة التربية إلى البنك الدولي خلال مشاورات في أغسطس آب ٢٠٢٠.

ينبغي إعادة النظر في توظيف المعلمين في إطار إصلاح القطاع العام، ولا سيما في ضوء اللامركزية المتبعة مؤخرا في توزيع المدرسين.

» **في الأمد القصير،** يشمل ذلك (١) إعداد سياسة لتوزيع المعلمين، (٢) التنفيذ في المحافظات الرئيسية، وعلى وجه التحديد حيث توجد فجوة كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية في توزيع المعلمين المتمرسين لضمان تحقيق قدر أكبر من الإنصاف في مدخلات التعليم.

» **في الأمد المتوسط،** يتضمن ذلك (١) تنفيذ سياسة توزيع المعلمين في كل المحافظات بناءً للحاجة، (٢) وضع استراتيجية شاملة لتوظيف وتطوير المعلمين (انظر أيضا القسم ٢) تتسق مع الأهداف المحددة في الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب.

## ٤. تحسين حوكمة قطاع التعليم واتخاذ القرارات القائمة على الشواهد والأدلة[١٣]

**تحسين التخطيط والقدرات الإدارية والحوكمة في قطاع التعليم.** تشكل المتابعة المستمرة للتقدم الذي يحققه الطلاب وغير ذلك من مؤشرات التعليم عنصرا أساسيا في وضع السياسات القائمة على الأدلة والشواهد من أجل إصلاح التعليم. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية في إضفاء الطابع المؤسسي على عملية اتخاذ القرارات القائمة على الشواهد وتوجيهها نحو هدف تحسين التعلم. وسيتطلب هذا التحول صوب نظام شامل لمعلومات إدارة التعليم مع العمل تدريجيا على بناء قدرة وزارة التربية على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها في اتخاذ السياسات القائمة على الشواهد. وسيشمل ذلك أيضا تحسين قياس أداء التعليم وكفاءته في مختلف المحافظات، وتحليل الفروق في الإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدلات الالتحاق/الانقطاع عن الدراسة، والتخرج، ومعدلات الالتحاق/التخرج في التعليم الثانوي/العالي حسب نوع الجنس والمنطقة الجغرافية. علاوة على ذلك، يتعين على وزارة التربية التركيز على بناء القدرات الداخلية للكيانات الرئيسية في قطاع التعليم لتكون قادرة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية الرأسمالية. ومنذ بذل الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية عام ٢٠١٨، تقع المهام الرئيسية لتنفيذ الميزانية في قطاع التربية على كاهل المحافظات. وهذه مسألة جديدة نسبيا، ولذلك فإن أي بناء للقدرات يجب أيضا أن يركز على دعم المحافظات في تخطيط الميزانية وتحسين إدارة الموارد التعليمية.

» **في الأجل القصير،** يشمل ذلك (١) وضع برنامج لجمع البيانات عن مؤشرات التعليم الرئيسية وذلك باستخدام الهواتف المحمولة بالاضافة الى بناء القدرات لجمع البيانات وتحليلها بصورة منهجية، (٢) وضع خطة عمل لإنشاء بوابة للبيانات المفتوحة، تتضمن مجموعة من المؤشرات والنواتج التعليمية الرئيسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات والمديريات والمدارس، تتاح للجميع وذلك بهدف تعزيز المساءلة.

» **في الأجلين المتوسط والطويل،** يتضمن ذلك (١) تفعيل نظام مفتوح المصدر لمعلومات إدارة التعليم لجمع وتحليل ونشر مجموعة من مؤشرات التعليم الرئيسية كجزء من بوابة البيانات المفتوحة، واستخدام البيانات في وضع السياسات القائمة على الأدلة والشواهد، (٢) إضفاء الطابع المؤسسي على عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة في قطاع التربية بأكمله، التي تسترشد بالمؤشرات والتحليلات الرئيسية من نظام معلومات إدارة التعليم.

**تعزيز الشفافية في تمويل التعليم وربطه بالنواتج.** لا يتناسب الإنفاق على قطاع التعليم في العراق بصورة ملائمة مع التعلم، فهو (١) غير كاف- فالإنفاق على التعليم أقل من المستويات المتوسطة ودون المستويات اللازمة المتفق عليها دوليا،[١٤] (٢) وغير منصف - لا يصل إلى أفقر الشرائح،[١٥] (٣) غير كفؤ- لا ترتبط التباينات في الإنفاق

---

١٣ استنادا إلى الفصل عن التعليم في استعراض البنك الدولي للإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية في العراق. (انظر World Bank 2021).

١٤ شكل قطاع التربية نحو ٩,٧% من إجمالي الإنفاق الحكومي (باستثناء إقليم كردستان العراق) في عام ٢٠١٩. ولا يلبي هذا الحد الأدنى من المعايير الدولية التي تدعو إلى تخصيص ما لا يقل عن ١٥% إلى ٢٠% من إجمالي الإنفاق العام على التربية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في توفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع (إعلان إنشيون لعام ٢٠٣٠ المتفق عليه في المنتدى العالمي للتعليم ٢٠١٥).

١٥ على سبيل المثال، أظهر تحليل حديث للإنفاق العام (يصدر قريبا عن البنك الدولي) أن الإنفاق لا يرتبط بانتشار الفقر، مما يكشف أن الموارد لا تستهدف فعليا أشد المحافظات احتياجا، مما يكفل الإنصاف في الحصول على التعليم.

بالنواتج التعليمية.[١٦] وبالإضافة إلى ذلك، فإن ميزانية الاستثمار في قطاع التعليم لا تُنفذ بالكامل كل عام. فمنذ عام ٢٠١٥، لم يبلغ معدل تنفيذ ميزانية الاستثمار في قطاع التربية ٤٠%. وتتعدد أسباب أوجه القصور في الإنفاق على التعليم ولا تقتصر على قطاع التربية. ومن بين هذه الأسباب القيود على المشتريات العامة، وتوزيع المسؤوليات ونقلها بين هيئات القطاع العام ومستويات الحكومة، كما تتصل هذه الأسباب أيضا باللامركزية الجزئية، والافتقار إلى القدرة الكافية لتنفيذ مشاريع الاستثمار الرأسمالي، والقضايا الموثقة توثيقا جيدا المتعلقة بالفساد.

» **في الأجل القصير،** يشمل ذلك وضع مجموعة من مؤشرات الإنفاق الرئيسية، بما في ذلك الإنفاق لكل طالب في كل مستوى من مستويات التعليم على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات، والتي يتم نشرها على بوابة البيانات المفتوحة ويجري جمعها من خلال نظام معلومات إدارة التعليم.

» **في الأجلين المتوسط والطويل،** يشمل ذلك (١) تفعيل بوابة البيانات المفتوحة لزيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدام الموارد المالية وغير المالية، (٢) إعداد خطة خمسية لإصلاح إدارة المالية العامة توضح الأدوار والمسؤوليات فيما بين كيانات القطاع العام في تمويل التعليم وتربطها بنواتج قطاع التربية، (٣) زيادة حصة الإنفاق على قطاع التربية في إجمالي المصروفات بالموازنة.[١٧]

**تعزيز استقلالية المدارس في إدارة أموالها.** وفي الوقت الراهن، لا تتمتع المدارس بمثل هذه الاستقلالية باستثناء مبادرة تجريبية تحظى بمساندة اليونيسيف. وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، تحتاج المدارس إلى المرونة اللازمة لمعالجة أولويات المجتمعات المحلية كل على حدة وتسخير المعرفة بالأوضاع المحلية لتحديد أنسب التدخلات التي يمكن أن تعزز التعلم. ولابد أيضا من النهوض بمستوى مديري المدارس من خلال تحسين قدرتهم على إدارة المدارس والمشاركة المجتمعية.

» **في الأجل القصير،** يشمل ذلك تقديم منح مدرسية لأكثر المدارس حرمانا من الموارد لضمان استمرار تعلم أشد الطلاب تعرضا لخطر الانقطاع عن الدراسة، بالاستفادة من برنامج تجريبي للإدارة المستندة إلى المدرسة الذي حقق نجاحا في السابق.

» **في الأجلين المتوسط والطويل،** يتضمن ذلك منح مزيد من الاستقلال المالي للمدارس لضمان تكييف التمويل مع الاحتياجات المحلية وتصميمه خصيصا لتعزيز التعلم. وسيتطلب ذلك إصلاح مخصصات الميزانية التي تهدف لمنح الإستقلالية للمدارس والاستفادة من الدروس المستقاة من البرامج التجريبية للإدارة المستندة إلى المدرسة.

**٥. وضع إستراتيجية لقطاع التربية تركز على التعلم و«بناء مستقبل أفضل»**

**وضع إستراتيجية وطنية للتربية والتدريب.** يفتقر العراق إلى رؤية وإستراتيجية واضحتين لتنمية رأس المال البشري. وتتمثل إحدى وسائل المواءمة بين جهود الجهات الفاعلة والأهداف المؤسسية في وجود رؤية واضحة وأولويات محددة. ويعكف العراق حاليا على وضع إستراتيجية مع شركاء التنمية، ومن بينهم البنك الدولي، ستوجه تطوير النظام التعليمي في المستقبل، وذلك من خلال (١) وضع رؤية مشتركة، (٢) رسم أهداف ومؤشرات واضحة تركز على التعلم وقياس التعلم،[١٨] (٣) مساندة تعبئة الموارد، وضمان استخدامها في «بناء مستقبل أفضل» لإنشاء نظام تعليمي أكثر مرونة في مواجهة التحديات يكفل التعلم للجميع. وينبغي أيضا أن تقترن الإستراتيجية بخطط عمل مؤقتة تضع الإستراتيجية موضع التنفيذ في أطر زمنية أقصر وبشروط أكثر عملية، مع التركيز على التنفيذ.

» **في الأجل القصير،** يشمل ذلك (١) وضع الصيغة النهائية للإستراتيجية الوطنية للتربية والتدريب (٢٠٢٠-٢٠٣٠)، (٢) ومواءمة خطة التربية المؤقتة الأولى (٢٠٢١-٢٠٢٤)، التي ستضع الإستراتيجية موضع التنفيذ في الأجل القصير، مع تحديد أولويات واضحة للسياسات العامة

---

١٦ على سبيل المثال، وفي حين أن الإنفاق على قطاع التربية منخفض، فإن بلدانا أخرى قادرة على تحقيق نتائج تعليمية أفضل (نتائج التعلم، والوصول) بمستويات مماثلة من الإنفاق.

١٧ على سبيل المثال، خط الأساس: ٩,٧% (٢٠١٩)، المستوى المستهدف الاسترشادي: ١٢% (٢٠٢٢)، المستوى المستهدف الاسترشادي: ١٤% (٢٠٢٥).

١٨ لا سيما فيما يتعلق باستبقاء الفتيات المعرضات لخطر التسرب من الدراسة مع انتقالهن عبر المراحل التعليمية.

وأطـر التنفيـذ، والرصـد والتقييـم، وغايـات للمسـاهمة فـي تحقيـق أهـداف ورؤى الإسـتراتيجية الوطنيـة للتربيـة والتدريـب.

» **فـي الأجليـن المتوسـط والطويـل،** يتضمـن ذلـك تفعيـل الإسـتراتيجية الوطنيـة للتربيـة والتدريـب مـن خـلال خطـط مؤقتـة لاحقـة تكفـل مواءمـة الأنشـطة والاسـتثمارات التعليميـة مـع الرؤيـة والأهـداف المحـددة فـي الإسـتراتيجية.

**وضـع إسـتراتيجية للتقييـم تحـدد أهـداف التقييمـات فـي الفصـول الدراسـية بغيـة متابعـة التقـدم الفـردي للطـلاب، وإجـراء تقييمـات واسـعة النطـاق لتوجيـه وإثـراء السياسـات التربويـة.** لـم تتوحّـد التقييمـات فـي الفصـول الدراسـية التـي تهـدف إلـى قيـاس تقـدم الطـلاب ثـم التصرف بنـاء علـى ذلـك أو تطويرهـا بالشـكل الكافـي. وفـي حيـن شـرع العـراق فـي وضـع خطـة تقييـم وطنيـة لتتبـع التقـدم الـذي يحققـه الطـلاب، فإنـه لـم يشـارك فـي أي تقييمـات دوليـة واسـعة النطـاق ولـم يصبـغ الطابـع المؤسسـي علـى اسـتخدام التقييمـات التكوينيـة والتشـخيصية. ولتقييـم اكتسـاب الطـلاب للمهـارات وإثـراء السياسـات ذات الصلـة، مـن المهـم بالنسـبة للعـراق بنـاء قـدرات وطنيـة واسـعة النطـاق لتقييـم تعلـم الطـلاب فـي المـواد الرئيسـية وأن يشـارك فـي الاختبـارات الدوليـة الموحـدة، مثـل دراسـة الاتجاهـات الدوليـة فـي الرياضيـات والعلـوم (TIMSS) وبرنامـج التقييـم الدولـي للطـلاب (c).

» **في الأجل القصير،** يشمل ذلك (١) تطبيق تقييم قصير للإلمام بالقراءة والكتابة والحساب في الصف الرابع قائم على نظام العينة للحصول على بيانات عملية بشأن مستويات التعلم الحالية، (٢) إعداد إستراتيجية تقييم وطنية تهدف إلى تحسين التعلم للجميع، وتتماشى مع الأهداف المحددة في الإستراتيجية الوطنية للتربية والتدريب.[١٩]

» **فـي الأجليـن المتوسـط والطويـل،** يشـمل ذلـك تنفيـذ إسـتراتيجية التقييـم الوطنيـة، وتحديـدا (١) المشـاركة فـي تقييـم دولـي واسـع النطـاق، (٢) إضفـاء الطابـع المؤسسـي علـى اسـتخدام التقييمـات التكوينيـة والتشـخيصية فـي الصفـوف الرئيسـية، (٣) إجـراء التقييمـات التكوينيـة والختاميـة علـى جميـع الصفـوف التـي تركـز علـى تعزيـز التعلـم وتتـلاءم مـع المناهـج الدراسـية، (٤) إصـلاح الامتحانـات المصيريـة لضمـان التركيـز علـى التعلـم والمهـارات.

## ٦. ربط المهارات باحتياجات سوق العمل

**إعـداد برامـج الانتقـال مـن مقاعـد الدراسـة إلـى العمـل علـى تيسـير دخـول خريجـي الجامعـات إلـى سـوق العمـل وتحسـين قابليتهـم للتوظيـف، مـع تعزيـز قـدرة وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي علـى تنفيـذ برامـج تركـز علـى صقـل المهـارات.** وهنـاك حاجـة إلى برامـج فعالة للانتقـال مـن الدراسـة إلـى العمل نظـرا لارتفاع معـدل البطالة بيـن الشـباب الذيـن تتـراوح أعمارهم بيـن ١٥ و٢٤ عامـا إلى ٢٥% (٢٠١٩، منظمـة العمـل الدوليـة)، ووجـود الدلائـل علـى التباين الكبيـر بيـن المهارات المكتسـبة من خـلال التعليـم ومتطلبات سـوق العمـل. وتسـتلزم المواءمـة بيـن المهـارات واحتياجـات أسـواق العمـل إعـداد برامـج الانتقال مـن مقاعد الدراسـة إلى العمـل لتسـهيل دخـول خريجـي الجامعـات وطـلاب التعليـم المهنـي إلـى سـوق العمـل. وفـي ظـل المـوارد المحـدودة، يمكـن لـوزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي الاسـتفادة من آليـات التمويـل المبتكـرة التـي تـم وضعهـا فـي إطـار مبـادرة التمويل التنافسـي التي أُطلقت مؤخرا، والتي تقيّم الشـراكات بيـن مؤسسـات التعليـم العالـي والقطـاع الخاص لتقديـم برامج التدريـب المشـتركة وضمـان تزويـد الطـلاب بالمهـارات اللازمة للنجـاح فـي سـوق العمـل.

» **في الأجل القصير،** يشمل ذلك تنفيذ مبادرة التمويل التنافسي، وهي برنامج تجريبي أولي للانتقال من الدراسة إلى العمل، تعمل على إبرام شراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لتقديم برامج التدريب المشتركة. وهو ما يساعد على تنمية المهارات الضرورية لسوق العمل وزيادة قابلية التوظيف وتيسير الانتقال إلى سوق العمل.

» **في الأجلين المتوسط والطويل،** يتضمن ذلك (١) إصلاح مناهج مؤسسات التعليم العالي ووضع خارطة طريق لضمان إدماج برامج الانتقال من الدراسة إلى العمل في

---

١٩ مـن خـلال (١) تحليـل ممارسـات ونتائـج التقييـم الحاليـة والبنـاء عليهـا، (٢) الاسـتفادة مـن أفضـل الممارسـات والاتجاهـات الدوليـة، (٣) تحديـد معاييـر وأسـاليب التقييـم علـى مختلـف المسـتويات لمتابعـة الأداء، (٤) بنـاء قـدرات وزارة التربيـة في إجـراء التقييمات واسـتخدام النتائـج لإثـراء الإجـراءات التصحيحيـة ووضع السياسـات.

جميع البرامج الجامعية، (٢) إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التمويل المبتكرة، لا سيما بالنسبة لبرامج الانتقال من الدراسة إلى العمل، والبناء على مبادرة الصندوق التنافسي التجريبية وتوسيع نطاقها.

**مواءمة برامج التعليم العالي وحوكمتها مع المعايير الدولية، ومتطلبات سوق العمل والإستراتيجية الوطنية للتربية والتدريب.** وتقل حاليا قدرة مؤسسات التعليم العالي على تعزيز المناهج الدراسية والدورات التدريبية الحالية لضمان قابلية الخريجين للتوظيف، إلى جانب الحوكمة غير الفعالة، وقلة التدويل، ونقص أساليب التمويل المبتكرة، وكلها عوامل أساسية لتعزيز التدريب والدعم المرتبطين بالوظائف على مستوى التعليم العالي. ويمكن أن تساعد الأمثلة على أفضل الممارسات الدولية في توجيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي في عملية إصلاح مناهجها وكذلك في إقامة روابط مستدامة مع سوق العمل. وينبغي أن يشمل هذا أيضا عوامل التمكين الاقتصادي، لا سيما للنساء، اللاتي يتراجع تمثيلهن حاليا في سوق العمل. ويمكن للاعتماد الدولي أن يكفل ضمان الجودة خلال هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعلم في مؤسسات التعليم العالي مهدد بسبب الأزمة الصحية المستمرة، التي أدت إلى إغلاق هذه المؤسسات لفترة طويلة، وعدم وجود برامج فعالة للتعلم عن بعد.

- **في الأجل القصير،** يشمل ذلك تقديم المساندة للتدريس والتعلم عن بعد (بما في ذلك التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس واستخدام الأساليب المبتكرة في الوصول لكافة الطلاب في مرحلة التعليم العالي).
- **في الأجلين المتوسط والطويل،** يشمل ذلك وضع خطة عمل لإصلاح قطاع التعليم العالي تتماشى مع الأهداف المحددة في الإستراتيجية الوطنية للتربية والتدريب واحتياجات سوق العمل، وتشجيع زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، من خلال التمكين الاقتصادي للنساء. وعلى وجه التحديد، يتعين على خطة العمل هذه (١) أن تقترح وتنفذ بنية حوكمة للقطاع أكثر مرونة تعمل على تعزيز المساءلة والاستقلال المالي على المستوى الجامعي/المؤسسي، (٢) إنشاء آليات لحشد المزيد من الموارد، (٣) وضع إطار وطني للمؤهلات، يحدد المعايير ويسهل انتقال الطلاب عبر المؤسسات، (٤) وضع خطة عمل طويلة الأجل للاعتماد الدولي للبرامج الجامعية، (٥) تحفيز الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي أو المهني والقطاع الخاص، (٦) تنفيذ برامج لتطوير تدريب المعلمين، تتماشى مع المعايير الدولية للتعليم والبحث.

# المراجع


UNICEF (United Nations Children's Fund). 2018. "MICS Report Round 6." *https://mics-surveys-prod.s3.amazonaws.com/MICS6/Middle%20East%20and%20North%20Africa/Iraq/2018/Snapshots/Iraq%202018%20MICS%20Statistical%20Snapshots-20190630_English.pdf.*

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2016. "Education 2030: Incheon Declaration and Framework for Action for the implementation of Sustainable Development Goal 4: Ensure inclusive and equitable quality education and promote lifelong learning opportunities for all." *https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245656.*

USAID (United States Agency for International Development). 2012. "Education Data for Decision Making (EdData II): Iraq Education Surveys–MAHARAT. Analysis of Student Performance in Reading and Mathematics, Pedagogic Practice, and School Management."

World Bank. 2018. "Jobs in Iraq: a primer on job creation in the short-term." Washington, DC: World Bank. *http://documents1.worldbank.org/curated/en/255111529495871846/pdf/Jobs-in-Iraq-a-primer-on-job-creation-in-the-short-term.pdf.*

World Bank. 2020. "Human Capital Project Country Brief and Data Sheet for Iraq." *http://www.worldbank.org/en/publication/human-capital.*

World Bank. 2021. Addressing the Human Capital Crisis: A Public Expenditure Review for Human Development Sectors in Iraq (English). Washington, DC: World Bank Group.

Azevedo, Joao Pedroe, Amer Hasan, Diana Goldemberg, Syedah Aroob Iqbal, and Koen Geven. 2021. "Simulating the Potential Impacts of COVID-19 School Closures on Schooling and Learning Outcomes: A Set of Global Estimates." World Bank Research Observer 36 (1): 1–40.

Azevedo, Joao Pedroe, Koen Geven, Diana Goldemberg, Amer Hasan, and Syedh Aroob Iqbal. 2020. "Country tool for simulating the potential impacts of COVID-19 school closures on schooling and learning outcomes, Version 5." Washington, DC: World Bank.

GOI (Government of Iraq), Ministry of Planning. 2019. "Iraq Vision 2030." Baghdad. *https://planipolis.iiep.unesco.org/en/2019/iraq-vision-2030-6751.*

GOI (Government of Iraq). 2020. "White Paper Final Report, Emergency Call for Financial Reforms." Baghdad.

ILO (International Labor Organization). 2020. ILOSTAT Database. *https://ilostat.ilo.org/.*

Lange, Glenn-Marie, Quentin Wodon, and Kevin Carey. 2018. "The Changing Wealth of Nations 2018: Building a Sustainable Future." Washington, DC: World Bank. *https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29001.*

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2014. "Indicator D1: How much time do students spend in the classroom?", in Education at a Glance 2014: OECD Indicators, OECD Publishing. *http://dx.doi.org/10.1787/888933119530.*

WORLD BANK GROUP